موقف دول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني من منطقة شرق قناة السويس للمدة 1968-1971

م. عامر محسن سلمان

الجامعة المستنصرية / مدير اعلام

م. م جاسم محمد حسين التميمي

معهد إعداد المعلمات / الدجيل

المقدمة

بعد انحسار النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي والمشرق بشكل عام الامبروطورية البريطانية التي لا تغيب عن مستعمراتها الشمس وظهور حركات وطنية تتزعمها القبائل العربية بدا التناغم الأمريكي الإيراني يظهر إلى العلن وخاصة في زمن شاه إيران محمد رضا بهلوي(1941 -1978) لأهمية المنطقة من حيث موقعها الجغرافي الذي يربط الشرق بالغرب فسارعت إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) في 30 تشرين الثاني 1971 أي قبل يوم واحد منذ انهيار الحماية البريطانية لملأ الفراغ الذي يحصل نتيجة انسحاب البريطانيين من المنطقة والسيطرة على هذا المنفذ الحيوي الرابط والمحيط الهندي وجميع الشواطئ والجزر فيه فعملت على توطيد علاقاتها بدول الخليج العربي وخاصة الكويت والسعودية لمواقفه القومية الرافضة للهيمنة على القرار العربي وللمشاكل المستمرة بين إيران والعراق بسبب ترسيم الحدود واعتبار الخليج فارسيا وليس عربيا .

وتناول البحث مواقف دول الخليج العربي من الانسحاب والانحسار البريطاني من المنطقة مبينة حسب مصالح كل دولة بذاتها لإزالة المخاوف والقلق الذي يساورهم جراء إطماع دول عديدة ومنها إيران وأمريكا وحتى الاتحاد السوفيتي .

اعتمد البحث على صحف مختلفة كانت تنشر مواضيعها ومقالاتها بهذا الاتجاه ومصادر وكتب تاريخية وسياسية أسهمت في إعداد هذا البحث وشمل البحث تفصيلا للسياسة الإيرانية والأمريكية والبريطانية المتبعة والوسائل المتخذة لبسط نفوذها في المنطقة بعد انسحاب البريطانيين في ظل التعقيب الذي عملت له القوى المستعمرة إلا إن وعي غالبية الوطنيين من أبناء دولة الخليج العربي في تبنيهم لاصطحاب القرار السياسي لبناء سياسة وطنية واضحة الإبعاد والقائمة على الفهم الدقيق لتاريخ بلدانهم وأمتهم العربية ومستقبلها الخالد.

تمهيد :

إن القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج العربي لقي تأييداً من قبل كل من الكويت والسعودية وإيران ، بينما وجدت الحركات الوطنية في الخليج العربي من الوجود العسكري البريطاني ذريعة للقيام بنشاطها ، فقد كانت دولة الإمارات العربية تخشى على كياناتها في حالة انسحاب القوات البريطانية ، فهناك الادعاءات الايرانية ومطالبيها بالسيادة على جزر الخليج العربي ، وتمثلت ريبة حكام الإمارات في الخليج العربي مما قد ينجم عن محاولة إيران لملء الفراغ الناتج عن الانسحاب ، ولذلك عرض حاكم دبي على بريطانيا تحمّل نفقات بقاء قواتها في المنطقة بعد عام 1971 [1] ، ولكن وزير الدفاع البريطاني أعلن رفضه القاطع لهذه العروض ، كما أكد جورج براون(George brown) وزير خارجية حكومة العمال آنذاك وجود قوات عسكرية في منطقة الخليج قد يشكل عامل تفرقة بدلا من أن يكون عامل توحيد [2] .

كما كان لقرار حكومة العمال بالانسحاب أثر كبير على الأوضاع في داخل بريطانيا نفسه حيث أثار معارضة حزب المحافظين ، وقد أكد زعماؤه بأنّ تنفيذ الحكومة البريطانية لهذا القرار من شأنه أن يُضعف النفوذ البريطاني في مناطق توجد فيها لبريطانيا مصالح حيوية ، ورغم ذلك لم يستطع حزب المحافظين قلب القرار حتى في حالة وصوله إلى الحكم بسبب أنَّ الانتخابات البريطانية كانت تجري في حزيران1970 ، أي بعد أكثر من نصف المدة التي حددتها حكومة العمال لسحب قواتها من المنطقة ، وقبل أن يصل المحافظون إلى الحكم ، قام إدوارد هيث (HEATH) بجولة استطلاعية اجتمع خلالها بأغلب حكام الخليج العربي لإقناعهم بالمشكلات التي يمكن أن تحدث في المنطقة [3] .

موقف العراق من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي :

لقد ظهرت سياسة الانسحاب البريطاني بشكلها الرسمي في الإعلان الذي أصدرته حكومة العمال البريطانية في 16 كانون الثاني 1968الذي يقضي بعزم الحكومة البريطانية سحب قواتها العسكرية من شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام 1971 [4] .

على أثر ذلك ظهر سؤالان إلى الوجود السياسي ، هل سيترك هذا الانسحاب فراغاً سياسياً وعسكرياً ؟ ، وإذا كان الحال بهذا الشكل هل سيكون بمقدرة الدول المحلية على الشاطئ الشرقي والدول العربية على الشاطئ الغربي أن تملأ هذا الفراغ أو أن هناك قوى خارجية جديدة ستحاول الحلول مكان بريطانيا ، لذا فإنّ هذه السياسة قد أنتجت مجموعة من المتغيرات التي ساهمت في إعادة تصميم الخارطة السياسية للمنطقة ليكون لكل طرف من الإطراف المعنية دور في هذا التصميم رسمه بنفسه أو أعد له مسبقاً وهو يستعد لملء الفراغ المتوقع حدوثه ، فعلى أثر ذلك زادت الاتصالات بين حكام إمارات الخليج العربي والحكومة البريطانية لتحديد العلاقة المستقبلية على أثر قرار الانسحاب ، ففي عام 1968 اقترحت وزارة الخارجية البريطانية على المشايخ التوحد ضمن فدرالية عامة شبيهة بفدرالية الجنوب العربي كمحاولة بريطانية لتجميع إمارات الساحل العُماني ضمن ما يسمى بالمجلس الأعلى لحكام الإمارات المتصالحة ، ولكن الحكام الوطنيين لم يوافقوا على هذه الفكرة خوفاً من أن يكون وراءها بقايا استعمار قديم يحاولون التخلص منه [5]

لقد اعتبر العراق قضية الخليج العربي جزءا من القضية العربية الكلية التي تتصل بشكل عميق بقضية النضال العربي من أجل الوحدة والتحرر على الرغم من تطبعها بسمات الطابع القومي للصراع القائم فيها ؛ لذا فالعراق بحكم كونه القطر العربي الأكبر في المنطقة والأكثر تقدما في أغلب المجالات يتحمل ثقلا رئيسا في الدفاع عن هذه المنطقة وحمايتها من الأخطار التي تهددها [6] .

فقد أدرك العراق مدى أهمية ما سيحدث بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ممثلا ذلك الإدراك في تجنب أي قوة غير عربية محلية أو دولية أن تأخذ الدور الذي تركته بريطانيا ؛ لذا فقد كان للعراق دور واضح في مرحلة السبعينات في الحفاظ على أمن الخليج العربي وبشكل موجه ضد تحركات بريطانيا وإيران والولايات المتحدة ، وكل ذلك يؤكد مدى المسؤولية التي تحملها العراق تجاه الخليج العربي [7] .

لقد حاول العراق توضيح موقفه من مسألة الانسحاب البريطاني مشيراً إلى خطورة الموقف والأطماع الأجنبية في الخليج العربي وموقفه من الأحلاف العسكرية لأطراف غير عربية حيث قام المسؤوليين العراقيين بمجموعة من الزيارات لمواجهة الأطماع الإيرانية في شط العرب والبحرين وباقي أجزاء الخليج العربي ، ولكن إيران عدت هذه المحاولات العراقية نوعا من التحدي لأطماعها التوسعية في الخليج العربي .

وبالرغم من كل ذاك، استمرت المساعي العراقية الرامية الى الدفاع عن الخليج العربي، فقد استثمر العراق كل المناسبات الرسمية لإدانة الأطماع الإيرانية ، كمؤتمرات القمة والأمم

المتحدة والجامعة العربية ، كما قام بعدّة مبادرات لتقوية الروابط مع الخليج العربي ، حيث افتتح مراكز تجارية وشركات التأمين العراقية وفرعا لبنك الرافدين في كثير من الإمارات ، كما أبدى العراق دعمه وتأييده للجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي ؛ ولأن العراق كان يدرك مدى الخطر الذي يتعرض له الخليج العربي بسبب الانسحاب البريطاني ، حاولت الصهيونية والولايات المتحدة بالترويج لدعايتها لحلول أمريكا محل بريطانيا في الخليج العربي ، ومن ثم تؤكد الولايات المتحدة ضرورة ملء الفراغ من خلال مساندتها لإيران كوكيل عنها ولتلعب دور شرطي المنطقة وبمختلف الوسائل والأساليب التي تداعب مطامعها ومصالحها التوسعية هناك [8] .

على الرغم من المحاولات التي بذلت لعزل العراق سياسيا عن الخليج العربي وإبعاده عن المنطقة نتيجة لخوف الأنظمة الخليجية السياسية من النظام العراقي باعتباره نظاماً تقدميا أعلن أهدافه بصورة واضحة مما كان يخيف تلك الأنظمة متأثرة بطبيعة نظمها السياسية وبتحذيرات الامبريالية العالمية لها من العراق ، إلا أنه تمكن من أن يعرض نفسه كدولة عربية خليجية ينبغي لها أن تشترك بالقرارات المتعلقة بمستقبل المنطقة ، وذلك من خلال تركيزه أواخر عام 1968 على مشكلات الخليج العربي باعتبارها مسائل حيوية بالنسبة له محاولا إبعاد أي نفوذ أجنبي عن المنطقة ، فقد حاول عقد حلف دفاعي تشترك فيه الدول العربية في الخليج العربي ، ولكن قوبل المشروع بنفور واضح من قبل السعودية والكويت إضافة إلى معارضة إيران الشديدة والسلبية للمشروع حيث علقت وزارة خارجيتها على ذلك من خلال ادعائها بأنّ العراق لا يبلغ طول ساحله على الخليج العربي أكثر من أربعين كيلومترا ، بينما يبلغ طول سواحل إيران على الخليج العربي ما يزيد على 850 كم [9] .

وبهذا فقد حدد العراق موقفه من كافة المشاريع الاستعمارية المتعلقة بمنطقة الخليج العربي وبشكل واضح حين فضح هذه المشاريع الاستعمارية على كافة الأصعدة ، فهو يعارض أي شكل من أشكال التحالفات العسكرية والتكتلات الإقليمية مهما كانت الواجهات التي تتستر وراءها ، وبذلك فقد استنكر العراق المشروع الذي تقدم به نظام الشاه وبالتنسيق مع سلطنة عمان وطرح في اجتماع وزارة الخارجية لأقطار الخليج العربي الذي عقد في مسقط عام 1976 ، كما عارض مشروعا آخر قدم من قبل الحكومة العُمانية في عام 1979 لإقامة تكتل عسكري يشمل الدول المطلّة على الخليج العربي إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية [10] .

موقف إيران من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي :

برزت إيران بما تمتلكه من مؤهلات جغرافية وسياسية لتؤدي دورا بارزا في أحداث منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي خاصة ، حيث كانت نتائج سياسة بريطانيا المعلنة عام

1968 سياسة شرق السويس وبروز المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، تلك السياسة التي أخذت أبعادا جديدة للحفاظ على المصالح النفطية ، وهذه الأبعاد تعني الاعتماد على الكيانات الكبيرة وخاصة إيران ، وكذلك التوجه لتسليح تلك الأنظمة لتكون بديلا عن القواعد العسكرية لاستغلال عوائد النفط ، فكان الإعلان البريطاني في الانسحاب من منطقة الخليج العربي قد فسح المجال أمام إيران لتفصح عن نواياها وأطماعها في المنطقة ورغبتها بتحقيق أحلامها على حساب الأمة العربية من الخليج العربي و محاولة خلق الذرائع لملء الفراغ الذي الذي سينجم عن الانسحاب العسكري البريطاني فقد ذكر رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس لمراسل جريدة (الجارديان) اللندنية في عددها الصادر في 23 حزيران 1970 قائلاً : " إن هذه المنطقة ذات أهمية عظمى لإيران ولقد أوضحت إيران سياستها حول هذا الموضوع للمستر إدوارد هيث عند زيارته إيران وبينت له بجلاء بأن الظروف التاريخية التي أتاحت لبريطانيا التواجد في المنطقة قد تغيرت إلى الأبد، لذا فقد حاولت إيران إغراق الإمارات العربية بالمهاجرين الإيرانيين لتمهد الطريق لقيامها بعمليات تخريبية في تلك الأمارات [11] .

لقد حاولت إيران افتعال الذرائع لتحقيق أطماعها في الخليج العربي بالاعتماد على مساندة بريطانيا والولايات المتحدة لها لمنح نفسها حقا بالمحافظة على الخليج العربي من خلال محاولتها ملء الفراغ الناجم على أثر الانسحاب البريطاني من المنطقة ، وقد عبرت عن هذه الرغبة في عدة مناسبات وتصريحات رسمية منذ عام 1968 ، ففي 27 كانون الثاني من العام نفسه صرح رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا قائلا : " من الطبيعي أن إيران بوصفها الدولة الأقوى في عموم الخليج العربي مهتمة بدرجة كبيرة بالاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي ، وأن إيران مستعدة لأجل ضمان تحقيق ذلك التعاون مع أية دولة ساحلية ترغب في التعاون " ، وفي لقاء له مع صحيفة لواشنطن بوست في عام 1969 ، صرح شاه إيران محمد رضا بهلوي قائلا : " بأن من الضروري لإيران أن تبني قدرتها الدفاعية لأجل مجاراة كافة صانعي القلاقل المحتملين في المنطقة " وبهذا فقد استمرت تصريحات إيران حول موقفها من قضية الخليج العربي ، ولأجل تحقيق ذلك سعى شاه إيران إلى تحويل بلاده إلى ترسانة عسكرية وبالحصول على مساعدات أمريكية متقدمة ، فقد حول الشاه تطوير جيشه لملء الفراغ الذي سينجم عن الانسحاب ومواجهة التحديات المحتملة من تزايد النشاط السوفيتي في الخليج العربي والحاجة إلى إيجاد أنظمة في المنطقة تكون موالية للغرب لإيجاد توازن مع الأنظمة العربية الراديكالية (المتطرفة) ، ومما يؤكد مساندة الولايات المتحدة لجميع هذه المساعي الإيرانية هو زيارة الشاه لواشنطن في حزيران 1968 ، وزيارة رئيس وزرائه هويدا لواشنطن في كانون الأول 1968 ، وزيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لإيران نهاية أيار 1974 والتي أكد

من خلالها استمرار مساعدة ودعم الولايات المتحدة لإيران من اجل تقوية دفاعاتها وتوفير كل ما تحتاج إليه من معدات عسكرية أمريكية متطورة ؛ لذلك في المدة ما بين 1973 و 1978 ، قامت الولايات المتحدة بتزويد إيران بأحدث الأسلحة والخبراء العسكريين وتحديث قواعدها البحرية في ميناء خرج وبندر عباس وجاسك [12] .

فضلا عن ذلك حاول شاه إيران أن يؤكد ادعاءاته في المنطقة حين حذّر من تقاعس بريطانيا تجاه النوايا الإيرانية في الخليج العربي ، فقد صرح قائلاً : " إذا لم يحترم أصدقاؤنا الحاليون حقوق إيران المشروعة في الخليج العربي ، فعليهم أن يتوقعوا قيام إيران باتخاذ مواقف مضادة تجاههم " ، ولم تتوقف مساعي إيران في الحصول على تأييد وتعاون الدول الرئيسة في الخليج العربي ، حيث وقع اختيارها على السعودية ، كما حاولت الانفتاح على كل من العراق والكويت لضمان تأييدهم في المرحلة القادمة ، ولكن بعد أن فشلت في تحقيق أطماعها في البحرين وبقية الجزر ، أرسلت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق ، وجاء تقرير اللجنة برئاسة المبعوث الدولي جوتشياربي GOTESHY ARBY ليعلن بوضوح أنّ الأغلبية الساحقة من شعب البحرين ترغب في الاعتراف بهويتها في دولة مستقلة ذات سيادة واستقلال كامل لتأتي فيما بعد مصادقة البرلمان على رغبة شعب البحرين في الاستقلال في 14 آب 1971 وإعلان استقلالها رسميا واعتراف إيران بذلك [13] .

لقد كانت إيران قد جعلت من احتلالها للجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) في 30 تشرين الثاني 1971 ذريعة أخرى تجعل مسؤولية حماية الخليج العربي على عاتقها وإنها الوحيدة القادرة على ذلك لضمان حماية الملاحة البحرية في مضيق هرمز إضافة إلى قيامها بإرسال قوة عسكرية الى عمان 1973 لضرب الثورة في إقليم ظفار زاعمة بأن هذه الثورة تؤثر على امن المنطقة [14].

لقد اتسمت توجهات العراق برفض أي نوع من أنواع الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي لذلك حاول شاه إيران إيجاد المبررات لافتعال الأزمات مع العراق بهدف تحقيق الامبريالية والحصول على المزيد من المساعدات والتسلح الأمريكي وبذلك فقد أكدت التوجهات الإيرانية التي عقب قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج العربي نوايا إيران في السيطرة على منفذ الخليج العربي والمحيط الهندي ومن ثم السيطرة على جميع شواطئه وجزره [15] .

لذلك عدت إيران رفض العراق التعاون مع دول الغرب الاستعمارية حجة لاستنزاف القدرات العربية والعراقية من خلال محاولتها فرض نفسها كقوة في الخليج العربي فقامت بإلغاء معاهدة الحدود مع العراق عام 1937 في نيسان 1969 لكي تحاول إدخال العراق في معركة تجعله بعيداً عن معركته الحقيقية وعن التصدي للمصالح الاستعمارية في المنطقة لكن العراق استطاع بسياسته الدبلوماسية ان يقف بوجه كل التجاوزات الإيرانية [16].

وبما إن التوتر كان يسود العلاقات بين العراق وإيران بسبب مسألة الخلافات الحدودية فان إيران عندما أجرت ترتيباتها لملء الفراغ الناجم عن الانسحاب دعت كلا من السعودية والكويت وتجاهلت دور العراق على الرغم من كونه دولة عربية مطلة على الخليج العربي ، بينما كان تعاون إيران مع الكويت واضحاً من خلال تصريح وزير خارجية إيران اردشير زاهدي عند زيارته للكويت في عام 1970 حيث قال " إن إيران تشارك الكويت في المطالبة بانسحاب بريطانيا من منطقة الخليج أواخر 1971 " إضافة إلى ذلك أن الشاه كان يعتقد بأن الوجود البريطاني سوف يفسح المجال لقيام حكومات معادية لحكومة الشاه ويزيد من التوتر في الخليج العربي لذا فقد رحب الشاه بأي ترتيبات خالية من معاهدات دفاع مع بريطانيا كما صرح الشاه مع رئيس تحرير جريدة الرأي العام الكويتية عام 1968 قائلاً " إني أضيف إلى موضوع رحيل القوات البريطانية من الخليج العربي قولي أن البلدان المجاورة لهذا الخليج تستطيع إن تملأ الفراغ الذي سيطرأ بسبب رحيل القوات البريطانية عن المنطقة وأظن انه على إيران والمملكة السعودية والكويت القيام بدور كبير وفعال في هذا المجال [17] .

وبناء على ذلك فان حالة التوتر والاضطراب الإقليمي التي تعيشها منطقة الخليج العربي تعود بدرجة كبيرة إلى جملة الممارسات الإيرانية تجاه مجمل قضايا المنطقة وعدم قدرة القيادة الإيرانية على الفهم السليم للتعامل الإقليمي الصائب مؤكدة إن إطماع الفرس القديمة ما تزال حاضرة في ذهن القيادات الايرانية وان تبدلت الصيغ وتغيرت الأساليب فالإطماع الإيرانية في الخليج العربي التي اعلنتها في كل حين تؤكد بوضوح النوايا التي تحملها الدولة منذ زمن بعيد لاسيما الرغبة الجامحة للشاه في تطلعه بأن يلعب دور شرطي الخليج ، وبهذا أن التصور الإيراني ينطلق من الدعوة إلى ضرورة عقد تحالفات أمنية إقليمية خليجية يكون الدور الإيراني فيها شرطي الخليج القوي وعلاقاته في هذا الصدد تكون مع الغرب [18].

وبهذا فان رغبة الشاه في جعل إيران الوريث الشرعي للنفوذ البريطاني وقدرتها على ملء فراغ القوة قد لقيت القبول لدى البريطانيين وبذلك تكون تطلعات الطرفين قد انسجمت مع مبدأ نيكسون والرؤيا الأمريكية مما يوفر الإدارة القادرة على منع الأسطول السوفيتي من الوصول إلى الخليج العربي مضافاً إلى أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى إيقاف التدهور الذي طرأ على العلاقات مع إيران بصرف النظر عن تقوية الكيانات والقوميات العنصرية المناوئة للعرب في منطقة الشرق الأوسط كنتيجة حتمية لهذه السياسة [19].

موقف السعودية من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي :

إن العلاقة بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية تعود إلى حقبة القرن العشرين إذ تحددت حينها علاقة الطرفين من خلال معاهدة العقير المعقودة في 26 كانون الأول 1915 والتي

ضمنت بريطانيا من خلال هيمنتها على سياسة ابن سعود الخارجية والتعهد بعدم التنازل عن أي جزء من أراضيه بأي حال لأي دولة أجنبية دون موافقة بريطانيا مقابل اعترافها باستقلال نجد مع بعض المساعدات المالية السنوية [20].

أن جميع الترتيبات التي حدثت في منطقة الخليج العربي للحقبة ما بين 1968-1971 ومن بينها نجاح مشروع الاتحاد وغيره جعلت الدول المعنية بمنطقة الخليج العربي تعتقد بأن ذلك سيضمن للخليج العربي استقراراً يجعلها تستغني عن التواجد العسكري البريطاني ولكن كما يتضح أن تلك الترتيبات لم تكن كاملة بدليل التطور الذي حصل لمشكلة الجزر العربية في 1971 ، وبذلك فإن حكومة السعودية لم تعبر عن معارضة صريحة لاستمرار الوجود البريطاني كما فعلت الكويت وإنما اكتفت بالمشاركة بالإجراءات الممهدة للانسحاب وكان أكثر نشاطها متمثلا بالتنسيق مع إيران والكويت [21] .

وفي حديث للأمير فهد حيث قال : " بانحسار النفوذ البريطاني في سنة 1971 عرفت المنطقة نوعا من اختلال التوازن العسكري فعملت السعودية على تعزيز قواتها بكل وسائل الدفاع وذلك لسد الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني ، وقد تولت السعودية أعباء الدفاع الضخمة عن اقتناع بأن المنطقة مؤهلة لحماية نفسها وأن تكون القضايا العربية في هذه المنطقة مسؤولية عربية بحتة " [22] .

وقد حاولت السعودية أيجاد نوع من التقارب مع الكويت لإيجاد صيغة معينة لملء الفراغ الذي سينجم عن الانسحاب حيث ظهرت بوادر هذه التحركات منذ نيسان عام 1968 وقد كانت الدولتان تشعران بالخوف من هذا الانسحاب الذي ربما سيزيد المطامع الأجنبية في المنطقة لذا التقى الملك فيصل ملك السعودية والشيخ صباح أمير الكويت لإيجاد تفاهم وتنسيق سعودي كويتي مشترك بشأن الخليج ليتم التوصل في نهاية الاجتماع إلى أن حماية استقرار الخليج العربي هو من مسؤولية الدول العربية في الخليج العربي وحدها وعلى هذه الدول أن تحافظ على علاقات حسن الجوار مع إيران والمحافظة على الحقوق العربية في وقت واحد [23].

كما أن السعودية حاولت إبعاد النفوذ الإيراني من منطقة الخليج العربي مستهدفة من وراء هذه السياسة احتواء إمارات الساحل الغربي وفرض سيطرتها عليها وبما أنها أدركت صعوبة مواجهة هذا الخطر لوحدها لأنها تحتاج إلى قوة موازنة للقوة العسكرية الايرانية .

ولا يوجد بديل غير العراق إمامها لذلك حاولت إنهاء مشاكل الحدود بين القطرين انطلاقاً من نظرة العراق لمسألة الحدود القطرية بالإضافة إلى رغبته في التأثير على السياسة النفطية السعودية باعتبارها واحدة من اكبر المنتجين في منظمة الأوبك ، وبما إن لبريطانيا دوراً واضحاً في الخليج العربي فالسعودية بالمقابل كانت تنظر إليه نظرة خاصة تقوم على أساس ثابت يتعلق

بدول الخليج وحدها التي بمقدورها حمايته والحفاظ عليهِ وهذا يؤكد رفض السعودية لأي محاولة للتدخل الأجنبي مهما كان شكلها كما ترى بأنه يجب على حكومات الخليج العربي ودولة التنسيق والتفاهم في كل الظروف لبلورة عمل خليجي مشترك في ضوء المبادئ الأساسية السائدة لدى الجميع كما تؤكد استقرار الأوضاع المحلية والإقليمية مع الأخذ بالنظر ضرورة ان يكون هناك تفاوت في الاجتهادات الخاصة وترى بأن شعوب المنطقة بدون استقرار الخليج العربي لا تستطيع حماية نفسها وثرواتها التي يتنافس الشرق والغرب للسيطرة عليها والتحكم فيها بشتى الوسائل والتي يمكن تخليصها من الخارج والإثارة من الداخل [24].

إن اهتمام المملكة العربية السعودية بقضية الخليج العربي وأمنه واضحة المعالم فقد قامت بتقديم مشروع امني إلى الدول الخليجية أكدت فيه على :

1. إن السعودية على استعداد لمساعدة الدول العربية والتنسيق معها لمواجهة المشاكل من كافة الإشكال لحفظ الاستقرار في المنطقة .
2. التأكيد على التنسيق الاقتصادي عن طريق تحسين وسائل الاتصال بين دول المنطقة.
3. تقوية التعاون بين أجهزة الشرطة .
4. يمكن تحقيق الأمن الجماعي العربي فقط في حال إذا تمتعت كل دولة عربية بأمن واستقرار داخليين .
5. أي أذى يلحق بأمن إحدى الدول سيؤثر على الأمن الجماعي حسب ما تراه السعودية.

وبهذا فقد سعت السعودية إلى تنسيق سياسات هذه الدول لتعزيز الموقف السعودي الإقليمي خاصة وان هذه الدول تتقارب في اتجاهات سياستها الخارجية [25].

موقف الإمارات العربية من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي :

لقد كان أسلوب بريطانيا تجاه منطقة الإمارات العربية واضحاً منذ الوهلة الأولى سواء كان نحو التفكك أم الاتحاد فمنذ الستينيات وبريطانيا ترى أن مصلحتها تتماشى مع وجود وحدات سياسية اكبر لان التعامل مع حكومة واحدة أسهل منه مع دويلات متعددة وخاصة بالنسبة لامتيازات النفط حيث تعرضت مصالح الشركات للضرر نتيجة المنازعات على الحدود والمياه الإقليمية لذلك أقامت بريطانيا عام 1965 مكتبا لتطوير إمارات ساحل عمان وأخذت تعقد الاجتماعات بين الحكام كما قامت بإنشاء قوة من جنود محليين تحت قيادة ضباط بريطانيين عرفت بحرس عمان خصصت للأمارات السبع ، فضلاً عن ذلك حاولت الجامعة العربية إن تقيم هيأة منافسة لتزويد هذه الأمارات والفنيين والنهوض بها تعليمياً واقتصادياً ولكن الخطوة الحاسمة لقيام هذه الدولة جاءت في إعقاب إعلان بريطانيا انسحابها من منطقة الخليج العربي فأصبح من الواضح إن وجود تلك الأمارات وعدم تبعيتها لدول اكبر منها ستصبح لاغيه

المفعول عندما يتم انسحاب بريطانيا عسكرياً فارتاب بعض الحكام على مصيرهم سواء بسبب إطماع توسعية كتلك التي كانت تعلن عنها حكومة إيران إزاء البحرين أم خوفاً من قيام حركة شعبية تسقط حكم الأمراء كما اسقط في محميات عدن عندما قامت جمهورية اليمن الشعبية في تشريف الثاني 1967 حيث كانت هناك حركة شعبية متشابهة لها في الجزء الجنوبي من ساحل الخليج تعرف بجبهة تحرير ظفار وتتمتع بتأييد جمهورية اليمن الشعبية وتطالب بإقامة دولة تقدمية موحدة تشمل قطر والإمارات السبع بالإضافة إلى سلطنة مسقط وعمان التي ابتدأت منها الحركة [26].

وهكذا ترتب على الحكومة البريطانية إيجاد أسلوب جديد للعلاقات بينها وبين الأمارات والمشيخات العربية ليكون بديلاً عن الأسلوب السابق بعد انسحاب القوات العسكرية البريطانية من الخليج العربي مع حلول عام 1971 حيث ان الوجود العسكري البريطاني في الخليج العربي كان مرتبطاً بالعلاقات القائمة على أساس الحماية بين بريطانيا والإمارات والمشيخات العربية ولهذا حاولت بريطانيا إيجاد من ينوب عنها لسد الفراغ الناجم عن انسحابها من المنطقة لذا فقد كان لتصريح حكومة العمال بقرار الانسحاب اثر كبير ليس لمنطقة الخليج العربي فقط وإنما في العالم العربي أجمعه [27].

لقد استقبل القرار البريطاني القاضي بسحب القوات البريطانية من شرقي السويس قبل نهاية عام 1971 بردود فعل مختلفة حيث أعلن حزب المحافظين عن موقفه على لسان وزير الخارجية دوغلاس هيرد DUGLAS HIRD في خطاب له إمام مجلس العموم البريطاني وقال وان حكومته تلتزم بقرار حكومة حزب العمال وبالموعد المحدد للانسحاب وان الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتحمل المسؤولية بالنسبة لأمارات ساحل عمان الصغيرة إلا إذا تكونت دولة اتحادية ، وهذا يؤكد بأن بريطانيا قد تخلت عن التزاماتها السابقة بموجب المعاهدات التي عقدتها مع أمارات الخليج العربي وتطالب هذه الأمارات بالاتحاد وتكوين دولة موحدة [28].

لقد حاول حكام الإمارات تشكيل اتحاد يضم أمارات الخليج العربي منذ ان أعلنت بريطانيا انسحابها من الخليج العربي وبدؤوا بتهيئة الظروف لذلك ، حيث بدأت المشاورات والاتصالات ولم يتم قيام اتحاد إنما قام اتحاد بين الإمارات السبع وإمارات الساحل المهادن [29].

وهكذا بادرت الإمارات لعقد اجتماعات لتقريب وجهات النظر وأسفرت عن قيام الاتحاد في 2 كانون الأول 1971 فقد كان لقرار الانسحاب البريطاني من المنطقة اثر كبير في تنامي الهواجس الأمنية لدى أمارات الساحل العماني ، فضلاً عن ذلك الخلافات التي كانت بين الإمارات قبل قيام الاتحاد وخاصة في بداية تأسيس الاتحاد والتي كان معظمها نتيجة ارتباطات خارجية وتأثيرات لا تحبذ إيجاد صيغة وحدودية في الخليج العربي ومن جانب آخر المشاكل

الناجمة عن اختلاف وجهات النظر حول صيغة الاتحاد وعلاقاته الخارجية ، وعلى الرغم من إن النظام السياسي في الإمارات كان يعيش بصيغة قد شاركت إلى حد بعيد في ضياع الرؤية المشتركة لأمن الخليج العربي من قبل الأمراء والمشايخ واختلاف فهمهم للقضايا الإقليمية والظروف الداخلية المحيطة بهم مما جعل الرؤية الأمنية لدولة الإمارات في تناقض وغموض كبيرين ومن بين هذه الخلافات بين الإمارات السبع الخلافات الموجودة فيما بينها وبين سلطنة عمان أو مع إيران . [30]

كما إن الإمارات لم توافق على عقد اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة على الرغم من عدم ممانعتها السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها في حالات الضرورة القصوى وكذلك لم توضح موقفها من سياسة عمان الرامية لقيام الأحلاف العسكرية والارتباط بقوى أجنبية [31].

مضافاً لذلك أن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث في 30 كانون الأول 1971 وتعرض الإمارات إلى الهجرات الأجنبية الواسعة قد اوجد نوعاً من القلق داخل الإمارات جعلت من صيغة الأمن فيها شيئاً غامضاً يختلف عليه الأمراء حسب ظروفهم وعلاقاتهم الخارجية مع هذه الدولة أو تلك لذا عبر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن موقف دولته بالقول " إننا ننبذ سياسة الأحلاف العسكرية والعالم يشهد ألان بداية عهد جديد لتعاون الشعوب وان أهم ما نحرص عليه تقوية العلاقات القائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل وان فهمنا للأمن هو تآزر الأمة العربية وتضامنها بعضها مع البعض فإذا تحقق هذا التآزر أدى ذلك إلى استقرار المنطقة "[32].

وقد اتسم موقف حكام الإمارات من قرار بريطانيا بشيء من القلق والخوف على مستقبل إماراتهم وخوفهم من تحركات قد تكون داخلية آو خارجية من بعض الدول المحيطة بالمنطقة والتي قد تتدخل لتقوية بعض مزاعمها الإقليمية التوسعية حيث أوضح حكام الأمارات العربية مشاعر القلق والخوف هذه عند مباحثاتهم مع ممثل وزير الخارجية البريطاني وليم روس WILLAM ROSS وتعبيرهم عن الرغبة في عقد اتفاقية دفاع مع بريطانيا [33].

وعلى الرغم من أن هذه المباحثات لم تأت إلا عن اتفاقية صداقة مع بريطانيا فقد بادر حاكماً دبي الشيخ راشد بن سعيد المكتوم وأبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى عقد لقاء ثنائي بينهما في 18 شباط عام 1968 أعلنا فيه عن توقيع اتفاقية بينهما لقيام اتحاد بين الأمارتين ودعوة الأمارات العربية الأخرى بما فيها البحرين وقطر للانضمام إلى الاتحاد وقد استجاب بقية أمراء الخليج العربي للدعوة وتم عقد اجتماع في دبي ضم إمارات الساحل السبع بالإضافة إلى قطر والبحرين وتم الاتفاق خلال الاجتماع على عقد اتفاقية في 25 شباط 1968 تنص على مشروع قيام اتحاد الأمارات [34].

أن محاولة بريطانيا عزل الإمارات العربية عن بقية الأقطار العربية ووقوفها إمام أي تقارب مع إخوانهم العرب أثار حماس أبناء المنطقة وحكامها ورغبتهم في التخلص من هذه الأوضاع السيئة وضرورة العمل من اجل أيجاد موقف موحد بين الإمارات العربية لمواجهة الاستعمار البريطاني وهذا ما كان واضحاً من خلال الاتحاد الثنائي الذي تم بين أمارتي أبو ظبي ودبي عام 1968 والذي كان منطلقاً لقيام اتحاد شامل بين الإمارات العربية التسع ، لذا فأن إعلان بريطانيا في عام 1968 عن نيتها في الانسحاب من منطقة الخليج العربي نهاية عام 1971 بمثابة تنبيه لحكام الأمارات بضرورة اقامة اتحاد يجمع بينهم لمواجهة كافة الاحتمالات المتوقعة والمتمثلة بإطماع الدول المجاورة وخاصة إيران ولذلك بادر حكام الأمارات العربية التسع (قطر ، البحرين ، دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة ، آم القوين ، عجمان ، الفجيرة ، أبو ظبي) إلى عقد مجموعة من الاجتماعات للتداول في إمكانية تشكيل الاتحاد التساعي ليكون قادراً على مواجهة ما سيحدث بعد انسحاب بريطانيا التي كانت مسؤولة من خلال المعاهدات مع حكام الأمارات العربية عن حماية هذه الأمارات من الاعتداءات الخارجية لذا فأن الاتحاد أصبح ضرورة سياسية لاستمرار الاستقرار في ساحل عمان بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي[35].

على الرغم من أن الأمارات العربية لم تنضج لديها الأفكار بشكل واضح حول ما تسميه بالتعاون العسكري الإقليمي بين دول المنطقة ولم تحدد أهدافه لكن مما يفهم ان قلق الأمارات ينبع من إدراكها أنها غير قادرة على توفير متطلبات الدفاع الإقليمي عن أراضيها وبالذات عن منشآتها النفطية التي تعرضت للتهديدات الايرانية المستمرة ، لذا فأن دولة الأمارات قد اتخذت إستراتيجية خاصة من خلال إتباعها سياسة موازنة دقيقة في أطار نظام إقليمي للتعاون والحوار الإقليمي محاولة بناء وتنمية قواتها لمواجهة الأخطار التي تواجهها إضافة إلى دعوتها لجلاء القوى الأجنبية ورفض سياسة الأحلاف العسكرية كما أكدت على التنسيق الاقتصادي والدفاعي في أطار مجلس التعاون الخليجي واعتباره صيغة لا بديل عنها للدفاع عن المنطقة [36].

موقف البحرين من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي :

لقد تركت بريطانيا بصماتها على دولة البحرين منذ مدة تاريخية طويلة امتدت نحو قرن من الزمن (1880 – 1971) فقد تأثرت البحرين بأساليب الحكومة البريطانية منذ دخولها تحت إشراف حكومة الهند البريطانية بحيث أصبحت تشبه الى حد ما الإمارات المحمية في شبه جزيرة الهند فقد كان الوجود البريطاني مشتملاً على كل مظاهر الاستغلال والتدخل بما يفسح المجال لتطبيق كل العناصر التي تمثل الحماية البريطانية ومصالحها في شؤون البحرين [37]0

وبذلك فان للخليج العربي وتحقيق الاستقرار فيه أهمية خاصة بالنسبة لدولة البحرين ولـــيس بأقل من غيرها فقد حدد رئيس وزراء البحرين موقف بلاده من قضية الخليج العربي عندما قال " امن الخليج العربي هو من اختصاص دول المنطقة وحدها فقط وان هناك تركيزاً عالمياً على خط يهدد هذا الجزء الحيوي من العالم وبالتحديد صراع القوتين الأعظم من اجل نفوذها علـــى هذه البقعة بصفة خاصة وعلينا وحدنا نحن دول هذه المنطقة تقع مهمة حمايتهـــا ويجـــب أولاً أظهار أحسن نوايانا اتجاه بعضنا وان نبعد عن تصورنا تماماً إمكانية وجود خطر داخلي مجاور وثانياً علينا العمل على توفير حد أقصى من التنسيق الدفاعي فيما بيننا تنسيقاً عسكرياً ولا اسميه حلفاً بين كل دول الخليج من اجل أيجاد قوة دفاعية رادعة عن امتنا ومستقبل أجيالنا وثالثـــاً إلا نترك مجالاً للتدخل من أي دول خارج هذه المنطقة [38].

في أثناء الإعلان عن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي وجدت البحرين نفسها إمام احتمالين فأما أن تعلن الاستقلال وأما الاندماج مع الإمارات العربية الأخرى وتكوين دولـــة اتحادية لذا تعثرت الجهود في انضمام البحرين بسبب الخلافات حول صيغة الاتحاد فلـــم يكـــن إمامها ألا إعلان الاستقلال الرسمي كدولة مستقلة وبالفعل تم ذلك في 14/ آب/1971 ، وقد أكد البيان الذي صدر فيه الإعلام عن الاستقلال على التزام البحرين لتعاون الاقتصادي والتجـــاري وتأكيد رغبتها بالاتحاد مع الأمارات العربية الأخرى بعد توفير الإجراءات المناسبة لتحقيق ذلك وزوال الخلافات [39] .

لقد اعتمدت البحرين بشكل رئيسي على المملكة العربية الســـعودية فـــي دعـــم وضـــعها الاقتصادي فهي لا تملك قوات تكفي بسبب قلة مواردها النفطية قياسا بالدول الخليجية الأخـــرى وبسبب ضعفها العسكري لجأت إلى التنسيق مع الولايات المتحدة بعد الانســـحاب البريطـــاني بحيث حصلت على تسهيلات عسكرية في قاعدة الجفير العسكرية [40] .

وبعد أن أعلنت لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة تقريرها الذي أكدت فيه إصـــرار البحرين على عدم الانضمام إلى إيران والرغبة بالاستقلال آو الانضمام إلى اتحاد يمثل إمارات الخليج العربية حيث اعترفت إيران بتلك النتائج وأصبح أمام البحرين الحق في الاختيار لتحقـــق فيما بعد استقلالها ، لذا فالفاصل الزمني بين الانسحاب البريطاني وتسوية قضية البحرين يوضح التغيير في الموقف الإيراني تجاه هذه القضية التي ظلت إيران تؤكد ادعاءاتها بها حتى كـــانون الثاني 1969 [41] .

مما تقدم يتضح أيضا بأن نظرة البحرين لقضية الخليج العربي لا تبتعد عن إطار الوقـــائع التي حددت مسارها الأمني إقليميا ودوليا وعربيا ، لذا فإن مفهوم الأمن الوطني البحرانـــي قـــد اتخذ لونا خاصا لأن تواجد قواعد إستراتيجية مهمة في أراضيها واستخدامها من قبـــل القـــوات

الأجنبية بين الحين والآخر أضفى عليه هذا الطابع ، ولهذا فقد حاولت البحرين أن تبدي رغبتها في التحالف مع من يساعدها للوقوف بوجه الأخطار الخارجية والداخلية حيث تحالفت مع السعودية حينا ومع **الولايات** المتحدة حينا آخر أو مع إيران [42] .

بعد أن أكدت البحرين رغبتها في اعتراف دولي بكونها دولة مستقلة قررت أن تتخذ جملة من الإجراءات تتعلق بإنهاء جميع المعاهدات السياسية والعسكرية مع الحكومة البريطانية وعلى أثره انسحبت القوات العسكرية البريطانية من أراضي البحرين ، كما أكدت أن لها الحق دون غيرها في تصريف شؤونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية فهي دولة مستقلة وصاحبة سيادة مطلقة على أراضيها إضافة إلى ذلك طالبت بالانضمام إلى عضوية كل من الجامعة العربية وهيئة الأمم ، وفضلا عن ذلك قامت البحرين بعقد مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات مع الأقطار العربية كالعراق والكويت والسعودية وسوريا من أجل تطوير العلاقات الثنائية وفي المجالات كافة [43] .

ومما لا يقبل الشك بأن قرار الانسحاب كان له صدى كبير على جميع دول الخليج العربي حيث تأهبت لتحمل المسؤولية التي ستواجهها عندما تصبح دولا ذات سيادة ومستقلة بذاتها ، إضافة إلى أن بريطانيا لم تبذل كثيرا لتطوير الإمارات إداريا واجتماعيا مما أدى إلى خلق مشكلة الفراغ في كل النواحي ، وبهذا تغدو المسؤولية صعبة على عاتق الأمارات التي بقيت في معزل عن العالم الخارجي كعُمان ، أما البحرين فأصبحت قادرة على تلك المسؤولية أكثر من غيرها ؛ لذلك لم تتأخر باقي الأمارات عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة، لذا تم أنشاء تنظيم إداري في البحرين من الفئات المثقفة وتم أبعاد العناصر التقليدية والمسؤولين البريطانيين ، كما حاولت الحكومة الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية [44] .

موقف الكويت من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي :

لقد كان في تصريح وزير خارجية الكويت صباح الأحمد " أن الكويت ترفض بقاء القوات البريطانية في منطقة الخليج " تأكيدا واضحا لموقف دولة الكويت من الانسحاب البريطاني حيث كانت الكويت على قناعة بأن وجود القوات البريطانية في المنطقة سوف يجعل العناصر اليسارية تتذرع بذلك لكي تنشط ، ولهذا كان الحماس الكويتي لتنفيذ الانسحاب واضحاً بتصريح وزير خارجيتها ، فضلا عن ذلك فالكويت في السنوات الأخيرة قامت بنشاطات دبلوماسية كالمساعي الخاصة بتقريب وجهات النظر بشأن المشاكل التي تعترض الاتحاد والذي قد ساهم في مساعدة بريطانيا على الانسحاب من المنطقة حيث صادق مجلس وزراء الكويت على تصريح وزير الخارجية بإصدار إعلان بهذا الشأن إضافة إلى شعور الكويت بأن محاولتها حل مشاكلها مع العراق والتي كانت عاملا في استدعاء القوات البريطانية في تموز 1961 قد جعلها

ترى عدم الحاجة لتواجد القوات البريطانية ، لذلك توسطت الكويت في إقامة اتحاد بين أمـــارات ساحل عمان وقطر والبحرين للإسراع في الانسحاب من المنطقة باعتبار إن اقامة الاتحاد كـــان أحد الترتيبات المهمة التي يجب أن تسبق الاتحاد [45] .

كما حاولت الكويت في بداية الأمر أن تضع العراقيل أمام أي خطوة تسعى لحـــل الأمـــور المتعلقة بقضية الخليج العربي ومشاكلها فيه على الرغم من محاولات الكثير من الأقطار للتدخل وحل تلك المشاكل بالطرق السلمية كالمبادرات العراقية ، حيث بادر العراق قبل غيـــره ووفـــق منطق وحدوي للدفاع عن الخليج ضد أي أطماع أجنبية أو محلية ، إلا أن الكويت حاولـــت أن تؤكد في كثير من المناسبات أن الاستقرار في الخليج العربي هو جزء مـــن مســـؤولية أبنـــاء الكويت، كما أنها أكدت أن موقفها لا يختلف عن الموقف السعودي في هذا الجانب ، فقد رفضت الأحلاف العسكرية حيث أوضحت ذلك من خلال تصريح وزير خارجيتها عندما قال :" إننـــا لا نحبذ قيام حلف عسكري في المنطقة وأننا مع التعاون الذي يحفظ استقلال البلدان المطلة علـــى الخليج "، وأن الكويت تدعو إلى خلق تعاون اقتصادي وعسكري لحماية الخليج العربـــي مـــن أساطيل الدول الكبرى [46] .

إضافة إلى ذلك أرادت الكويت بحكم ظروفها في منطقة الخليج العربي أن تجد نوعا مـــن الاستقرار السياسي عندما حاولت أن تأخذ دور التوسط بين أطراف النزاع حيث قامت باتصالات مع بريطانيا وإيران والسعودية وكانت ذات تأثير ملحوظ في المنطقة الدولية وخاصة فيما يتعلق بشأن البحرين حيث أخذت هنا دوراً جديدا في المنطقة ، فهي الأولى في الاستقلال إضافة إلـــى إمكانياتها المادية ورغبتها في أن تكون حلقة الوصل لجميع التحركات التي تقـــع فـــي الخلـــيج العربي فقد رحبت الكويت بالدبلوماسيين البريطانيين الذين قـــاموا بزيـــارة المنطقـــة كالمســـتر ستيوارت Mr.SHWARr وجورج براون GEORGE BROWN وهيث HEATH كما رحبت بهم إيران والسعودية إضافة إلى تقبلها موضوع بعثة الأمم المتحدة ومشاركتها فـــي تقارب وجهات النظر للإطراف المعنية حيث اتضح ذلك من خلال إيفاد وزير خارجيتهـــا إلـــى لندن وإيران والبحرين وكذلك وزير دفاعها [47] .

موقف عُمان من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي :

مما لاشك فيه أن عُمان لها اهتمامات استثنائية بالخليج العربي بحكم إطلالتها على مضـــيق هرمز ووجود الجبهة الشعبية لتحرير عُمان بالإضافة الى تهديدات اليمن الجنوبية مما جعل ذلك مبررا لاستمرار النفوذ البريطاني داخل الجيش العماني حيث يأتي اهتمام هذه القوة بالسلطنة من خلال موقعها الإستراتيجي المهم الذي ارتبط باستقرار الخليج العربي وهذا ما يوضحه السلطان قابوس عن كيفية محاولة عمان وضع خطة إستراتيجية لحماية الخليج العربي بالقول : " إن أمن

الخليج أمر كان يشغل بال السلطنة منذ مدة طويلة ونحن دائما وفي أي فرصة تسنح أمامنا نتحدث الى إخواننا عن أمن المنطقة ونريد إبعادها برمتها عن الصراعات الدولية ، أما عن كيفية وضع خطة إستراتيجية لتجسيد الأمن المقترح فتكون بتقوية أنفسنا واعتمادنا على قوتنا الذاتية أكثر فأكثر إلى أن يأتي يوم يكون اعتمادنا على أنفسنا كليا من حيث حماية أمتنا وصون استقرارالمنطقة [48] .

وفي زيارة رسمية لإمام عمان غالب بن علي إلى بغداد في 31 تشرين الأول عام 1969 صرح عن موقفه من الحكومة البريطانية تجاه منطقة الخليج العربي بقوله : " إن بريطانيا عندما أعلنت قرار الانسحاب أرادت خداع الأمة العربية والعالم أجمع ، فهي حين تستعد لهذا الانسحاب تقوم في الوقت نفسه بدعم وتركيز قواعدها في عمان مما يجعل الانسحاب مجرد دعاية فارغة وأن الخطر البريطاني سوف ينتقل من مكان إلى آخر في المنطقة نفسها وأنه سيبقى يهدد عمان والمنطقة بأسرها [49] .

إن وضع عمان وموقعها دفع القوى الاستعمارية للبحث عن أساليب للسيطرة عليها والتأثير من خلالها على بقية الأقطار في المنطقة ، لذلك ربط المسؤولون في عمان استقرار الخليج العربي بالوضع الداخلي في عمان وما تتعرض له من تهديد خارجي ويوجهون الاتهام إلى الدور السوفيتي في دعم حركة ظفار من خلال اليمن الجنوبية وقد دفعها هذا إلى تبني فكرة الأحلاف العسكرية المدعومة من قبل قوى خارجية كوسيلة لضمان الاستقرار [50] .

وبهذا فإن ارتباط عمان مع الغرب بدأ منذ أن سمحت بريطانيا بإقامة قاعدة لها في جزيرة مصيره والاستعانة بالخبراء البريطانيين لتدريب الجيش العماني ليبدأ بعد الانسحاب البريطاني بروز النفوذ الأمريكي لاسيما بعد السماح للتواجد العسكري في جزيرة مصيره على أثر زيارة قابوس لواشنطن عام 1975 [51] .

موقف قطر من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي :

لقد تعاونت قطر مع بعض الأقطار الخليجية في التخطيط للمستقبل السياسي لمنطقة الخليج العربي بعد قرار حكومة العمال البريطانية بالانسحاب من الخليج العربي من خلال المناقشات والمشاورات التي دارت بين الأعوام 1968-1971 ، كما اشتركت في المفاوضات لتأسيس اتحاد الإمارات العربية وقررت أسوة بالبحرين إعلان استقلالها وانضمامها إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة ، كما قام حاكم قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني في 3 أيلول 1971 بتوجيه مذكرة إلى جيفري آرثر GEOVRY ARTHER المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بشأن المناقشات المتعلقة بحصول قطر على استقلالها وسيادتها وقد تم في تلك المناقشات البريطانية القطرية التوصل للاتفاق على النتائج الآتية :

1- إلغاء المعاهدة العامة الموقعة في 3 تشرين الثاني 1916 .

2- إلغاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين بريطانيا ودولة قطر لرفضها تولي قطر الاستقلال والسيادة .

3- استمرار العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة قطر وبشكل متعاون لغرض عقد صداقة بين الدولتين .

وفضلا عن ذلك تم تحقيق بعض الانجازات للمدة بين 1968-1971 لتأسيس إدارة حديثة تناسب عهد الاستقلال ، كما تقرر تأسيس مجلس شورى للدولة [52] .

لقد كانت دولة قطر واحدة من الإمارات المستفيدة من الوجود العسكري البريطاني ؛ لذلك كانت مستعدة لتوفير تكاليف تواجد تلك القوات في المنطقة بالتعاون مع أبو ظبي ودبي والبحرين، وهذا ما أكده الشيخ راشد بن سعيد المكتوم ، فقد كانت قطر كغيرها قلقة من تخلي بريطانيا عن معاهدات الحماية التي عقدتها مع المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، تلك المعاهدات التي تطورت لتربط الإمارات بالوجود البريطاني عسكريا وسياسيا ، وقد نص النظام الأساسي الموقت لقطر بأنها عضو في اتحاد الإمارات العربية إضافة إلى كونها مستقلة وذات سيادة ، وعلى الرغم من ذلك فهذا لم يكن إلا محاولة لتهدئة الذين يرون في استقلال قطر ما يوحي بقرب انفصالها عن عضوية الاتحاد [53] .

لقد اتخذت قطر مسؤولية التخطيط للمستقبل في ضوء أوضاعها السياسية والاقتصادية التي اختارتها ، وبهذا فقد اختارت أن تعلن نفسها دولة مستقلة في أيلول 1971 بعد أن أكد بيان الاستقلال عزم حكومة قطر على الاستمرار في بذل الجهود للاتحاد مع الإمارات العربية الأخرى فإن فرصة الاستقلال هيأت أمام قطر تصورات أمنية تعتمد أساسا على الإمكانات الاقتصادية ، ومن هذا المنطلق أسهم العائد النفطي الى حد كبير في تحديد المسارات الأمنية لقطر ، فهي تؤكد في جميع المشاريع على الجانب الاقتصادي وتوليه أهمية كبيرة وتعتبر خطوة مهمة في إبعاد المخاوف عن المنطقة ، لذلك تدعو قطر إلى صيغة التعاون ونظام أمني يضمنان الاستقرار وان الصيغة التي تتبناها قطر تنطلق من أطار الحدود الدنيا والتي يشكل الأمن الاقتصادي أنجح السبل لتحقيقها [54] 0

وهكذا فإن دولة قطر أكدت على الجانب الاقتصادي لضمان استقرار الخليج العربي وبهذا تكون قد أيدت موقف السعودية في هذا الاتجاه وأوضحت ذلك من خلال تصريح وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية " نحن في الخليج جميعا أحوج ما نكون الى حصر إمكاناتنا وجهودنا كلها في نطاق التنمية والتطوير لصالح شعوبنا على أساس من الاحترام المتبادل وحسن الجوار وبمعزل عن أي تدخّل " [55] .

الخاتمة

لقد تطرقت الدراسة إلى ذكر النتائج التي ترتبت على اثر الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي متمثلة باتحاد دولة الإمارات واحتلال إيران للجزر العربية الثلاث.

كما أوضحت الدراسة أيضا موقف العراق وإيران والسعودية والإمارات العربية والبحرين والكويت وعمان وقطر من انسحاب القوات العسكرية البريطانية من منطقة الخليج العربي واثر ذلك على أوضاع هذه الأقطار سياسيا واقتصاديا وعسكريا بسبب ارتباطها بالمنطقة .

كما أوضحت كيفية محاولة حكام الإمارات دفع نفقات بقاء القوات العسكرية في المنطقة على اعتبار إن السبب الاقتصادي ليس كافيا لجعل بريطانيا تغادر المنطقة على الرغم من خوف بعض الحكام من نتائج انسحاب هذه القوات بناءً على الحماية التي كانت قد تعهدت بها بريطانيا لحكام هذه الإمارات من خلال المعاهدات التي عقدت مسبقا .

الهوامش

1-جريدة الثورة ، العدد 3488 ، 23 تشرين الثاني ، 1979 ، ص 3 .

2-جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي- دراسة تاريخية معاصرة 1945-1971 ، القاهرة ، ص 69.

3---------- ، المصدر نفسه ، ص 348 .

4-لؤي بحري ، الإطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية ، بغداد ، 1972 ، ص 28 .

5-منى سحيم حمد آل ثاني ، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1945-1973 ، ط1، 2000 ، ص 232 .

6-صبري فارس إلهيتي ، الخليج العربي – دراسة في الجغرافية السياسية ، بغداد ، 1978 ، ص 88 .

7-عماد خلف جري ، سياسة العراق الخارجية تجاه أمن الخليج 1968-1979 ، بغداد ، 1990، ص 140 .

8-جعفر عباس حميدي وآخرون ، تاريخ الخليج العربي الحديث (المعاصر) ، بغداد ، 1991، ص 258 .

9-جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص 343 .

10- جعفر عباس حميدي وآخرون ، المصدر السابق ، ص 260 .

11- خالد ألعزي ، الخليج العربي في ماضيه وحاضره ،مطبعة الجاحظ ، بغداد ، 1972 ، ص213 .
12- مصطفى عبد القادر النجار ، تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر ، البصرة ، 1984 ، ص 235 .
13- منى سحيم حمد آل ثاني ، المصدر السابق ، ص 238 .
14- مصطفى عبد القادر النجار ، المصدر السابق ، ص 273 .
15- طالب بحر فياض البدراني ، التسلح الإيراني وأثره على أمن الخليج العربي ، بغداد ، 1999 ، ص 73 .
16- إسماعيل صبري ، أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ، الكويت ، 1984 ، ص34 .
17- أمل إبراهيم الزياني ، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي ، البحرين ، 1977 ، ص 148 .
18- نبيل عبد الفتاح ، الحرب وقضايا الأمن في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 63 ، 1981 ، ص 97 .
19- خالد محمد ألقاسمي ، الجزر العربية بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني ، مصر ، 1997 ، ص 121 .
20- طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج ، بغداد ، 1982 ، ص145 .
21- أمل إبراهيم الزياني ، المصدر السابق ، ص 149 .
22- محمد جاسم محمد ، الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج ، البصرة ، 1983 ، ص 95 .
23- منى سحيم آل ثاني ، المصدر السابق ، ص 237 .
24-(مجلة اقرأ السعودية)، العدد 224 ، في 25 تشرين الأول ، 1979 .
25-(مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية)، الكويت ، العدد 8 ، تشرين الأول ، 1976 ، ص 67 .
26- صلاح العقاد ، اتحاد أمارات الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد26 ، القاهرة ، 1971 ، ص 142 .
27- خالد ألعزي ، المصدر السابق ، ص 123 .
28- (مجلة صوت الخليج)، العدد 321 ، آذار 1971 .

29- محمد حسن العيد روس ، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية ، الكويت ، 1983 ، ص 370 .
30- محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص 84 .
31- إسماعيل صبري ، المصدر السابق ، ص 176 .
32- (مجلة دراسات الخليج العربي)، العدد 8 ، 1976 ، ص 168 .
33- محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، بغداد ، 1980 ، ص186.
34- منى سحيم آل ثاني ، المصدر السابق ، ص 232 .
35- محمود علي الداوُد ، المصدر السابق ، ص 182 .
36- عبد الرحمن غنيم ، الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية ، ط 1 ، دمشق ، 1978، ص 152 .
37- أمل إبراهيم الزياني ، البحرين (1783-1973)دراسة في محيط العلاقات الدولية ،دار النشر والترجمة ، بيروت ،1973 ، ص 71 .
38- (جريدة أخبار الخليج)، العدد ، 1068 ، آب ، 1979 ، ص 3 .
39- أمل إبراهيم الزياني ،البحرين بين الاستغلال السياسي والانطلاق الدولي ، المصدر السابق، ص 266 .
40- أمين نخلة ، الاستقرار الداخلي الإقليمي في الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي ، البصرة ، 1983 ، ص 99 .
41- صلاح العقاد ، اتحاد إمارات الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 26 ، 1971، ص 134-142 .
42- محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص 75 .
43- محمود علي الداود ، المصدر السابق ، ص 163 .
44- أمل إبراهيم الزياني ، البحرين (1783-1973) ، المصدر السابق ،ص71-72 .
45- أمل إبراهيم الزياني ،البحرين(1783-1973)، المصدر السابق ، ص 148 .
46-(جريدة السياسة الكويتية)، العدد 3887 ، كانون الأول ، 1975 .
47- أمل إبراهيم الزياني ،البحرين (1783-1987)، المصدر السابق ، ص 179 .
48- (جريدة الوطن)، العدد 1832 ، 16 تشرين الثاني 1979 .
49- (جريدة الثورة)، العدد 353 ، 16 تشرين الأول 1969 .
50- عبد العاطي محمد احمد ، التوتر ومشكلات الأمن في الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 59 ، 1980 ، ص 104 .

51- (جريدة الثورة)، العدد 353 ، 16 تشرين الأول ، 1969 .
52- محمود علي الداود ، المصدر السابق ، ص 174 .
53- منى سحيم آل ثاني ، المصدر السابق ، ص 228 .
54- يوسف محمد عيدان،المؤسسات السياسية في قطر، بيروت ، 1979،ص322.
55- (مجلة الوطن العربي)، العدد 107 ، في 8 آذار 1979 ، ص 27 .

المصادر

1- إسماعيل صبري ، امن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ،الكويت ،1984 .
2- أمل إبراهيم الزياني ، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي ، ط2 ، البحرين ،1977 .
3- ----------، البحرين من سنة 1783-1973 ، دار الترجمة والنشر ، بيروت، 1973 .
4- جمال زكريا قاسم ،الخليج العربي دراسة الإمارات العربية المتحدة (1914-1945)، ط1، دار الفكر ،القاهرة ،1973 .
5- جعفر عباس حميدي وآخرون ،تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر ،بغداد، 1991 .
6- خالد العزي ،الخليج العربي في ماضيه وحاضره ،مطبعة الجاحظ ،بغداد ،1972 .
7- خالد محمد ألقاسمي ، الجزر العربية بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني ، الإسكندرية ،1997 .
8- صبري فارس إلهيتي ، الخليج العربي -دراسة في الجغرافية السياسية ، ط1، بغداد، 1978 .
9- طالب بحر فياض ، التسلح الإيراني وأثره على امن الخليج العربي، بغداد، 1999 .
10- طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي ، مطبعة الرشيد ، بغداد ،1982.
11-عماد خلف جري، سياسة العراق الخارجية اتجاه امن الخليج 1968-1979 ، بغداد، 1990 .
12-عبد الرحمن غنيم ، الاسترتيجية القومية لدول الإمارات العربية المتحدة ، ط1، دمشق ،1978 .

13-لؤي بحري ، الإطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية ،بغداد ،1972 .
14-محمد حسن العيد روس ، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية ، الكويت ، 1983 .
15- محمد جاسم محمد ، الاستراتيجة الأمنية في منطقة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ،البصرة ،1983 .
16-محمود علي الداود ، الخليج والعمل العربي المشترك ، مطبعة الرشاد ،بغداد ، 1980 .
17-مصطفى عبد القادر النجار ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، البصرة ، 1984.
18- منى سحيم ألـ ثاني ، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1945-1973)،2000 .
19- يوسف محمد عيدان ،المؤسسات السياسية في دولة قطر ، بيروت ،1979 .

الجرائد والمجلات

1-أمين نخلة ، الاستقرار الداخلي الإقليمي في الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي ، البصرة ،1983 .
2-جريدة إخبار الخليج ،العدد 1068،أب ،1971 .
3-جريدة الثورة ،العدد 16،353 تشرين الأول 1969 .
4-جريدة الثورة ،العدد3488 ،23 تشرين الثاني 1979 .
5-جريدة السياسة الكويتية ،العدد 3887،كانون الأول 1975 .
6-جريدة الوطن ،العدد1832 ،16 تشرين الثاني 1979 .
7- صلاح العقاد ، اتحاد إمارات الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 26 ، القاهرة ،1971 .
8-عبد العاطي محمد احمد ،التوتر ومشكلات الأمن في الخليج العربي ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 59 ،1980 .
9-مجلة اقرأ السعودية ،العدد 224 ،25 تشرين الاول 1979 .

10-مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، العدد 8، تشرين الأول ،الكويت، 1976.

11-مجلة صوت الخليج ،العدد321،أدار 1971 .

12-مجلة الوطن العربي ،العدد107، 8 أدار1979.

13-نبيل عبد الفتاح ،الحرب وقضايا الأمن في الخليج ،مجلة السياسة الدولية ، العدد63،1981.

Abstract

After the decline of British influence in the Gulf and Levant region in general and the sayings of Alambrootooria Nations that are not absent from the colonies, the sun and the emergence of a national movement led by Arab tribes seemed Iranian-American harmony appears to the public, especially in the time of the Shah of Iran, Mohammad Reza Pahlavi, the importance of the region in terms of its geographical location that connects the Middle West rushed Iran's occupation of three Arab islands (Greater and Lesser Tunbs and Abu Musa) to fill the vacuum that gets as a result of the British withdrawal from the region and control of this vital port connector and the Indian Ocean and all the beaches and islands, where she worked to consolidate its relations Arab Gulf States, especially Kuwait, Saudi Arabia and the removal of Iraq's role Matbernh State other than the Gulf of his national outs to dominate the Arab decision ongoing and the problems between Iran and Iraq because of the demarcation of the border and regarded as the Gulf Persian, not Arabic . The research positions of the Arab Gulf states to withdraw the British retreat from the area indicated by the interests of

each country alone to remove the fears and anxieties that Isawarham by the ambitions of states Iran and many of them, America and even the Soviet Union .

Find a different newspapers were published topics and articles in this direction and sources of historical, political and wrote adopted contributed to the preparation of this research and the research involved detailed Iranian and American and British used and the means taken to a policy to extend its influence in the region after the withdrawal of the British under coursing who worked his powers colony but the consciousness of the majority of national of the sons of the Arab Gulf state in Tpinhm to take the political decision to build a clear national policy of deportation based on an accurate understanding of the history of their countries and the Arab nation and its future immortal .